المؤتمر العالمي للنساء والصحوة الإسلامية

رؤية الإمام الخميني إلى المرأة و دورها

أ.د. دلال عبّاس
أستاذة في الجامعة اللبنانية قسم الدراسات العليا

رؤية الإمام الخميني إلى المرأة و دورها

تمهيد:

منذ اللحظة التي أنسن الله عزّ وجلّ فيها بني آدم واستخلفهم في الأرض رجالاً ونساءً ليعمروها، أوجدَ الفروقات الفرديّة بين رجل وآخر وبين امرأة وأخرى، وبين الرجل والمرأة: خلقهم أفرادًا متنوعي الاستعدادات والقابليات والمهارات والميول الجسديّة والروحية، ليتمكنوا بهذا التمايز والتفاوت من إنجاز المسؤوليات الملقاة على عاتقهم لتتمّ عِمارة الكون...

منذ تلك اللحظة والصّراعُ قائمٌ بين الناس والحربُ مستعرة بين أنصار الحقّ وأنصار الباطل، بين الأقوياء والضعفاء: وكانت المرأة دائماً في خانة الضعفاء، لم تكن ضحيةَ الرجل كرجلٍ، زوجًا وأبًا وأخًا، وإنما ضحيةُ القوى المسيطرة على المجتمع والمفاهيم التي تخدم مصالح تلك القوى...

والمرأة الإيرانية قبل الثورة كالمرأة العربية والمرأة الشرقيّة عموماً كانت تواجه عدوّيْن لدودَيْن:

العدوّ الأول: يتمثل في الجهل والتخلف والأميّة والأعراف البالية المنسوبة إلى الإسلام، وتجاهل الحقوق التي منحها الإسلام للمرأة، ولم تطبّق عملياً إلا في حكومة المدينة [في عهد النبيّ والخلفاء الراشدين]، ولم يُلتفت إليها في الأقطار المفتوحة ومن بينها إيران إذا أخذنا في الاعتبار ظروف الفتح، وكيفية تعرف الناس في هذه الأقطار الدينَ الحقيقيَّ، مع وجود الحاجز اللغويّ أولاً، وتحوّل الدولة الإسلاميّة إلى إمبراطوريّة ازدهر فيها نظام الحريم والجواري في عهد الخلفاء الملوك ثانيًا، ثمّ تفشي الجهل والأميّة بين الرجال والنساء في أوساط الناس في عهود الانحطاط المتمادية التي أعقبت الاجتياح المغوليّ للأقطار الإسلامية، والحروب الصليبية. وكانت نتيجة هذا الانهيار السياسيّ العظيم، أن انشغل الناس بالمستحبّات الدينية، واختلط الدين لديهم بالتنجيم والسحر والشعوذة والخرافات والاعتقادات الباطلة، وتزايد نفوذ الفقهاء القِشريين الذين تمسّكوا بمجموعة من الأفكار الجامدة، وراحوا يشرحون العدالة ويفسّرونها تفسيراً سطحياً، بقيت آثارُه السيئة إلى يومنا هذا في كثير من الأقطار، وغلبت السلفيّة الاجتماعية الملوّنة بالصّبغة الدينية، التي انتقت من التراث الفقهي ما يتوافق معها؛ وازداد الأخذ بالأحاديث الموضوعة المنسوبة إلى النبيّ والخلفاء والأئمة، التي تسوّغ الطبقيّة والظلمَ والجَوْرَ، وتصور المرأة ضعيفة العقل والإيمان تسير وراء عواطفها وأهوائها، متناسين أن الله عزّ وجلّ اصطفى امرأة (مريم ع) وجعلها وابنها آيتين من آياته، وأنّ أول من ناصر النبيّ (ص) امرأةٌ (خديجة) وأن أول شهداء الإسلام امرأة (سميّة)، وأنّ الله عزّ وجلّ لحكمة لا تدركها العقولُ القاصرة حّصّر ذريّة النبي (ص) في أبناء بنته.

تلك التقاليدُ الباليةُ المبنيّةُ على الأعراف والتي كانت سائدة لدى الشعوب قبل إسلامها وعلى فتاوى الفقهاء في مرحلة الانحطاط، جعلت المرأة إنساناً ضعيفًا محرومًا من نعمة العلم، وتاليًا من نعمة إعمال العقل، وحرمَتْها من المشاركة في مجالات الحياة، ومن أدنى الحقوق التي فرضها لها الدين، عدا استثناءات قليلة جداً.

أما العدوّ الثاني: الذي كانت تواجهه المرأة الإيرانية والشرقيّة بعامة، فيتمثل بالتبعيّة الثقافيّة العمياء الشكليّة للغرب المستعمر،ووهم التحرّر الزائف على المستوى النظري، ذلك أنّ هذا الشرق الإسلامي ومن جملته إيران منذ أكثر من قرن، وبعد زمان متطاول من السقوط والانهيار والتخلف الاجتماعيّ، اصطدم بالغرب الاستعماريّ القويّ المسيطر، ففقدت نُخَبُه توازنها، وانبهرت وتمنّت أن تكون على مثال الغربيّ، فقلّدته وتماهت معه، وانطبعت بطابعه، وبَنّت مؤسساتها على أنظمته، وتحوّلت عَلاقتُها به إلى علاقة مَرَضية، وظلّ الغربُ بإعلامه وكتبه ومؤسّساته يوحي إليها دائماً أنه هو المعلّم الأبديّ... والحقيقة التي لا لبس فيها أنّ الإنسان الشرقيّ المنقطع عن جذوره، الفاقدَ أصالته وهُويته الحقيقية، لم يستطع أن يفهمَ أو أن يطبّق بعمقٍ إيجابيّات الحضارة الغربيّة (علماً وتِقانة وسياسة داخلية)، فاكتفى باستعارة القشور، واكتفى من الحضارة الغربيّة بإفرازاتها المتمثلة في هذا الهُراء المطروح في الأسواق، زيّاً وموسيقى هابطة وبرامجَ ترفيهية على الشاشة الصّغيرة، تغرقُ الحواس بصرعاتها البرّاقة وأساليبها المشوّقة ونتعامل مع المرأة مستهلكةً ووسيلةً للإغراء، وتربّي لديها الإحساسَ من طريق الإعلانات بأنها لا تكون أنثى جذابة (جاريةً من نوع جديد)، إلا إذا أسرفت في استهلاك الملابس والعطور وأدوات التجميل، مما أفقد المرأة بعامة الاهتمامَ بتوازن الشكل والموضوع: المعنى والمبنى في شخصيتها، وأظهرها لعبةً أو دمية أو سلعةً، وحرمها من القدرة على تعرف شخصيتها وقدراتها الحقيقية، بوصفها محطَ آمال البشر ومربيةَ الرجال والنساء (أبنائها)، ومظهَراً من مظاهر العظمة

الإلهية... فدارت في حلقة مفرغة مؤطّرة بإطار جذاب ملوّن، عاجزة عن الوصول إلى الكمال وإلى الأهداف الإنسانية النبيلة، فهي أدنى من سلعة أو جارية ترتبط منزلتها بمدى ما تنفق، وبقيمة السّلع التي ترتديها، مساعدةً دون أن تدريَ في تنفيذ مخطّطات الاستعمار الجديد لإحكام سيطرته الثقافية على المجتمع من خلال المرأة (مربية الأجيال)، بعد أن عَمّم فكره المادي الاستهلاكي على جميع العلاقات العائلية والاجتماعية السليمة وعلى كلّ ألوان العواطف السامية النبيلة...

كانت الحاجة ملحّةً عشيّة قيام الثورة الإسلامية في إيران وفي مرحلة الإعداد لها، أن تُفتح عيونُ الناس على مساوئ الحكم الدكتاتوري القائم، والردّ على الدعوات القومية العنصرية التي غذاها نظام الشاه في برامج التعليم وفي وسائل الإعلام، المعاديَة للعرب الفاتحين، وتاليًا للإسلام الذي سلبَ إيران كما كانوا يدّعون شخصيتها ومجدها وحضارتها وثقافتها[1]، وأن تُركّزَ الأضواءُ على مساوئ النظام الاجتماعي السائد بوجهيه المتخلف، والمتقدّم شكليًا، وانتقاد التحديث الفوقيّ الذي لم يردم الهوّة الحضاريّة بين المجتمع الإيرانيّ والمجتمعات المتقدمة، بل زادها عمقًا وتجذرًا، لأنه ظلّ تابعًا لها ومقلدًا؛ وكانت الدعوة إلى العودة إلى الإسلام الصّحيح، وإعادة التعمق في دراسته، لإنتاج فكر دينيّ جديد يحفظ الهُويّة ولا يعادي التقدّم، وتندرج في هذا السياق كتابات د. علي شريعتي ود. مرتضى مطهري، ودعوة الإمام الخميني إلى "حكومة إسلامية" مبنيّة على مفاهيم الإسلام الذي لم يطبق بشكله الصّحيح سياسياً واجتماعياً إلا في حكومة المدينة؛ وفي هذا السياق نفسه تندرج كلّ الإحالات على عصر صدر الإسلام سياسياً واجتماعياً، ودعوة نساء إيران إلى الاقتداء بنماذج النساء المؤمنات اللواتي وردَ ذكرهنّ في القرآن، وبالنساء المجاهدات في عصر صدر الإسلام وبخاصة السيدة فاطمة الزهراء (ع) والسيدة زينب بنت علي (ع)، أنموذجًا يسِرْنَ على هديهِ، وفي هذا السياق أيضاً تندرج مقالات الشهيد مطهري عن حقوق المرأة في الإسلام وعن الحجاب الإسلامي، التي كان ينشرها تباعاً في المجلات النسائية[2]، هذه الحقوق التي كانت مجهولة لدى النساء أنفسهنّ، وقد تغافل عنها رجال الدين حتى العلماء الأعلام منهم، عدا قلة قليلة على رأسها الإمام الخميني ومن سار على هديهِ من تلامذته.

لقد كان النساء في المجتمع الإيراني عشيّةَ الثورة منقسمات قسمة حادّة إلى فريقين:

يضم الفريق الأول مجموعتين متباينتين كلّ التباين:

المجموعة الأولى تضم نساء الطبقة السياسيّة المسيطرة والعائلات المترفة، اللواتي لبيّن دعوة رضا شاه وابنه لخلع الحجاب والاقتداء بالمرأة الغربية مظهرًا ومخبرًا، كوسيلة من وسائل القوميّين العنصريين لإزالة مظاهر الإسلام (الدّخيل بحسب زعمهم) في إيران كليًا، وهؤلاء هنّ اللواتي تعلّمن وشاركن في الحياة الاجتماعية والثقافية في نظام الشاه، وقلّدتهن نساء وشابات من الطبقات الفقيرة في المدن، ومن الوافدات من القرى... وبسبب ازدياد أماكن اللهو والانحراف في طهران ومحيطها، وغياب الرادع الأخلاقي، شاع الفساد والانحراف في المجتمع...

المجموعة الثانية: تضم نساء وشابات من عائلات غنيّة متديّنة، أو نساء وبنات بعض رجال الدين المتنورين، اللواتي تابعن تحصيلهن العالي في إيران أو في خارجها، وهؤلاء هنّ اللواتي تولّين بعد الثورة، قيادة الحركة النسائية، مطالبات بتحسين ظروف النساء وتحديث القوانين المتعلقة بهنّ، انطلاقاً من الإسلام ومن تعاليم الإمام الخميني (قده).

أما الفريق الثاني: فيضم الغالبية العظمى من النساء الإيرانيات من الطبقات الفقيرة في المدن، ومن نساء الأرياف والقرى، تحرّكهنّ عاطفتهنّ الدينيّة، وهنّ في غالبيتهنّ محكومات لأنماط العلاقات التقليديّة المتخلفة، الموروثة من عصور الانحطاط المتمادية، تتفشّى الأميّة في صفوفهن بشكل لافت للنظر، إضافة إلى أن معظم العائلات المتديّنة، حرمت بناتها من متابعة تعليمهن المتوسط والجامعي خوفاً عليهنّ من الانحراف في ظل الأجواء العلمية والتعليمية على النمط الأوروبيّ، فحُرِمن من العلم والمعرفة والثقافة وتخلفن عن الرجال

---

[1] راجع: مرتضى مطهري: الإسلام وإيران، ترجمة محمد هادي اليوسفي (بيروت، دار البلاغة. ط[1]).

[2] راجع أ) "حقوق المرأة في النظام الإسلامي" مرتضى مطهري، مؤسسة الإعلام الإسلامي، ط[2] بيروت 1985.
وهو مجموعة مقالات كتبها الشهيد المطهري بين عامي 1966 و 1967م في مجلة "زن روز"[المرأة المعاصرة]، وطبعت كتاباً في العام 1974م .
ب) مسألة الحجاب، مرتضى مطهري، (بيروت، الدار الإسلامية، ط[1]، 1987م).

أشواطاً متمادية[1]، فقد كان الطلاب المتديّنون والطالبات المحجّبات يتعرضون للإهانة وحرق الكتب والإيذاء المعنوي والجسدي[2] .

هذه الأمية التي كانت متفشية في أوساط النساء جعلتهن أقل نضجاً من الرجال لا يعرفن ما يجري في الساحة السياسيّة، وحين طُرحت الأفكار الإسلامية الجديدة، والأفكار الإسلامية الثورية، كانت النساء أقل تأثراً بها من الرجال ولذلك كان الرجال في ميدان النضال والسياسة أكثر نضجاً من النساء، وهذه القضيّة تطرح نفسها أيضاً في مجال التربية والتعليم وفي ميادين العمل الاجتماعي[3].

موقع المرأة في خطاب الإمام الخميني:

إن قضية المرأة لدى الإمام الخميني (حقوقاً وواجبات ودوراً ومكانة...) لا تنفصل عن تصوره العام للمجتمع الإسلامي عموماً، فثمة حضور مباشر لها في أعماله كافة، والمرأة مفردة من مفردات مشروعه الفكري والاجتهادي تتكرر في إنتاجه المختلف، سواء قصد المرأة تحديداً أو استخدام المرأة أنموذجاً لضرب الأمثلة أو للوعظ والتوجيه.

ففي كتابه الأشهر "الحكومة الإسلامية"، في سياق حديثه عن شروط الحاكم في زمن الغيبة، يتساءل الخميني: إنْ لم يحدّد الله عزّ وجل شخصاً للقيام بأمر الحكومة في ظل غياب الإمام، فهل يعني ذلك أن نتخلى عن الدين؟ يجيب بالنفي ضارباً مثلاً بوجود صفات أساسية متى توافرت وتحققت بها كفاية الشخص للحكم تثبت له الولاية، ويكون قيّماً على الأمة، لا يختلف دوره عن دور المرأة القيّمة على الصّغار من الناحية الوظيفية والدور الجلل الذي تضطلع به[4] .

وقد شهد الوجود المكثف للمرأة في خطاب الإمام الخميني تطوراً نوعياً من مرحلة إلى أخرى، فمن الحديث عن أحكام الزواج والطلاق في أربعينات القرن الماضي، بدأ الخميني في الخمسينات مناقشة أزمة الوعي لدى المرأة المسلمة واستعادتها لذاتها ولهُويتها[5] .

وقد اختلف نهج الإمام الخميني عن نهج الاتجاهات الإسلامية السائدة خارج إيران التي كانت تقول بأنّ الإسلام حرر المرأة وأعطاها حقوقها، دون أن تفسر كيف تُقرأ هذه المقولات العامة في ظل الواقع حيث عدّ في الخمسينات قضية المرأة أنموذجاً للمشكلة التي يعانيها المجتمع الإيراني والتي لا تعود فقط إلى الاستبداد السياسي بفرض العلمانية فرضاً على مجتمع متديّن بطبيعته، بل أيضاً [وهذا هو الأهم] باستغراق أولي العلم يقصد الفقهاء في أحكام القضايا القديمة والمشكلات التي كان يعيشها مجتمع سابق بظروف مختلفة عن المجتمع المعاصر.

وعلى هذا النحو، فقد شخص الإمام الخميني قضية المرأة تشخيصاً مركباً مزج فيه بين مسؤولية النخبة والمجتمع معاً عن وضع المرأة، ولهذا كان حديثه عن المرأة بنداً ثابتاً في كتبه ورسائله وخطبه المتعلقة بالأوضاع السياسية والاجتماعية، وجاء طرحه في هذا السياق أطروحة ضمن حركة تمكين المرأة التي بدأت مع نهايات القرن التاسع عشر الميلادي واستمرت خلال القرن العشرين. وكان ما قدمه الخميني في الواقع من محاولة تأصيله لحقوق المرأة بدأ مع اهتماماته الفقهية المرتبطة بالتجديد في الفقه الإسلامي والاجتهاد بعامة...

دور الإمام الخميني في إعادة الحقوق المستلبة إلى المرأة:

كان الإمام الخميني يؤمن بأنّ الإسلام أولى المرأة اهتماماً كبيراً يكاد يفوق الاهتمام والعناية بالرجل: ومن أقواله في هذا المجال: "لقد قدم الإسلام للمرأة خدمات تفوق ما قدّمه للرجل"[6] و"إنّ العناية التي يوليها الإسلام للنساء تفوق العناية التي يوليها للرجال"[7]، و"إنّ مبدأ جميع السعادات ينطلق من حضن المرأة،

---

[1] روزنامة جمهورى إسلامى [صحيفة الجمهورية الإسلامية] تاريخ 1373/9/3ش [1994/11/24م].

[2] صحيفة النور، [الإمام الخميني]، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، تاريخ الطبع بهمن 1361ش [ك2 1982م]

[3] صحيفة جهان إسلام [العالم الإسلامي]، 1371/1/18ش/نيسان أبريل 1992م.

[4] آية الله الخميني، الحكومة الإسلامية (طهران: مؤسسة تنظيم آثار الإمام ونشرها، ط1، 1996م، ص48).

[5] إبراهيم العبادي، الاجتهاد والتجديد، دراسة في مناهج الاجتهاد عند الإمام الخميني والشهيدين المطهري والصدر (بيروت: دار الهادي 2000م) ص42.

[6] الإمام الخميني، ولاية الفقيه.

[7] الإمام الخميني: صحيفة نور ج11 ص254.

وينبغي أن تكون المرأة مبدأ جميع السعادات"[1]، و"المرأة مظهر تحقق آمال البشر، والمرأة هي التي تربي الرجال العظام والنساء العظيمات، فمن حُضن المرأة يعرج الرجل"[2].

من هذا الإيمان بدور المرأة المنبثق من اعتقاد الإمام كسائر علماء الشيعة بالمقام الشامخ للسيّدة فاطمة الزهراء (ع)، باعتبارها (وهي امرأة) قدوة لجميع المسلمين رجالاً ونساءً، أعطى الإمام المرأة الإيرانية دوراً أساسياً في الثورة وفي العمل الاجتماعي والثقافي والسياسي، لم يُسبق إليه في العالم الإسلامي. لذلك يمكننا القول، أنه لو لم يكن الإمام الخميني هو قائد الثورة والمحضّرُ لها والملهمُ لصانعيها، ولو أنّ الذي قادها على سبيل الافتراض كان عالماً آخر كبيرًا من علماء الحوزة، الذين كانت نظرتهم إلى المرأة نظرة دونيّة مستمدّة من المفاهيم التقليدية والأعراف السائدة المنسوبة إلى الإسلام زورًا، ومن ردات الفعل على ما كان يجري في إيران، على يد رضا شاه أولاً، ثم على يد ابنه باسم التحديث للمجتمع الإيراني، لكان وضع المرأة في إيران اليوم كوضعها في أفغانستان على أقلّ تقدير.

لقد انطلق الإمام الخميني من المبدأ الذي وضعه الإمام علي (ع) لقادة الناس وأئمتهم وهو أن "من نصّب نفسه للناس إماماً، فليبدأ بتعليم نفسه قبل تعليم غيره وليكن تعليمه بسيرته قبل تعليمه بلسانه"، فكان المثالَ الذي يُحتذى، بالنسبة إلى تلاميذه ومريديه، في أسلوب معاملة زوجته وبناته ونسيباته، كما يروي المقربون الذين عايشوه في قم وفي النجف وفي باريس[3].

وتتحدث ابنته الدكتورة زهراء مصطفوي، رئيسة جمعية النساء في الجمهورية الإسلامية الإيرانية عن دوره زوجًا حازمًا ومحبًا، وكيف علم أبناءه بالفعل وبالقول حبّ العمل والعلاقات الإسلامية الإنسانية السليمة في العلاقة بالعائلة والزوج والأبناء، لأنه كان المصداق الواقعي للمساواة والعدالة والتراحم والمساعدة في المنزل، حيث كان يتبادل وزوجته الدور للسهر ليلاً على أبنائه الصغار أو المرضى، وكان يبذل لزوجته المساعدة القصوى، فيسهر كلٌّ منهما ساعتين وينام الآخر..."[4].

ومن خصائص الإمام الرفيعة، نفوره من الرجال الذين يعاملون زوجاتهم بجفاء، أو يطلقونهن ويتزوجون غيرهن. ولعلّ الإمام من المراجع النادرين الذي اكتفى من أول عمره وحتى آخر لحظة من حياته بزوجة واحدة كان يحبّها ويجلّها ويحترمها، وكان إذا أحسّ أن أحد المقربين إليه قد جفا زوجته أو قلّل من احترامها عاتبه على ذلك وأظهر استياءه منه[5].

لقد ركّز الإمام في أكثر من حديث إذاعي وتلفزيوني وصحافي ردًا على الأسئلة التي كانت توجّه إليه في باريس وبعد عودته إلى إيران: عمّا ستؤول إليه أوضاع المرأة في الحكومة الإسلامية، ركّز على حقوق المرأة انطلاقًا من نظرة الإسلام إليها واحترامه لها:

"لقد أعطى الإسلام المرأة حقوقها منذ أربعة عشر قرنًا ولم يميّز بين المرأة والرجل... في حين أن النساء في الغرب لم يدخلن المعترك السياسي إلا في العام 1920 وبالتدريج"[6].

و"النساء أحرار في المشاركة في جميع الميادين، الحرية بمعناها الواقعيّ وليست الحرية التي كان يريدها الشاه"[7].

"إنّ المرأة في النظام الإسلامي تتمتع بالحقوق ذاتها التي يتمتع بها الرجل، بما في ذلك حق التعليم والعمل والتملك والترشيح والانتخاب، وفي مختلف المجالات التي يمارس الرجل دوره فيها، للمرأة الحق في ممارسة دورها، بيد أن هنالك أمورًا يُحرم على الرجل مزاولتها، وأمورًا يُحرم على المرأة مزاولتها، لأنها تقودهما إلى المفاسد، لقد أراد الإسلام للمرأة والرجل أن يحافظا على كيانهما الإنساني، فهو لا يريدُ أن تصبح المرأة ألعوبة بيد الرجل؛ أما ما يشاع في الخارج من أن الإسلام يتعاطى مع المرأة بخشونة وعنف، فلا أساس

---

[1] م. ن. ج6 ص186.
[2] م. ن. ج6 ص194.
[3] يابه ياى آفتاب "كَفته ها وناكفته ها، زندكي إمام خميني (قده) [ما قيل وما لم يقل عن حياة الإمام الخميني] جمع وتدوين أمير رضا ستودة مجلد/2 منشورات بنجره، بهار 1373 [ربيع 1994م] [الطبعة الأولى].
[4] من مقالة الدكتورة زهراء مجلة "ندا" الفصلية ربيع 1991م.
[5] يابه ياى آفتاب م. س ص5.
[6] صحيفة الجمهورية الإسلامية 25 ك2 يناير 1987م.
[7] صحيفة النور. م. س. ج4 ص232

له من الصحة، وهو دعايات باطلة يروّج لها المغرضون، إنّ كلا من المرأة والرجل له صلاحياته وخياراته، وإذا وُجدت فروقاتٌ فهي موجودة لدى الفريقين بحسب طبيعة كلّ منهما"[1].

وردًا على الذين كانوا يقولون إنه إذا طبقت الشريعة الإسلامية في إيران فإنّ النساء سيُظلمن قال: "إنّ القول: إنه إذا طبق الإسلام فإنّ النساء يجب أن يلزمن بيوتهن ويقفلن على أنفسهن الأبواب، قولٌ باطلٌ منسوبٌ إلى الإسلام زورًا، فالنساء في صدر الإسلام كنّ بين الجيوش وفي ساحات القتال"[2].

"إنّ وضع المرأة في الدولة الإسلامية سيكون وضعًا إنسانيًا سليمًا، وشخصيتها ستكون حُرّة على عكس الأزمنة التي لم يكن فيها رجالنا ولا نساؤنا أحرارًا"[3].

وردًا على سؤال وُجّه إليه، مضمونُه أن التشيع يدعو إلى عزل النساء عن الحياة الاجتماعية قال: "إن التشيع مذهبٌ ثوريّ وتكملةٌ لخطّ الإسلام النبويّ الصحيح، لذلك كان التشيّع والشيعة عرضةً دائماً لحملات المستبدين والمستعمرين المغرضة، إن التشيّع لا يطرد النساء من ساحة الحياة الاجتماعية، ولكنه يضعُهنّ في المجتمع في مكانهنّ الإنسانيّ الرفيع... نحن نقبل تقدم العالم الغربيّ، ولكننا نرفض فساد الغرب الذي يشكو منه الغربيون أنفسُهم"[4].

"أولئك الذين يريدون للنساء أن يكنّ لعبة للرجال ولعبة للشباب الفاسدين هم خائنون، لا يجب أن يُغرّر بالنساء، لا يجب أن يَظُنّ النساءُ أن مقامهن أن يخرجن متبرجات حاسرات الرؤوس، عاريات، ليس هذا هو مقام المرأة، هذه دمية وليست امرأة، يجب أن تكون المرأة شجاعة، يجب أن تتدخل في مقدّرات الدولة الأساسية، المرأة صانعة البشر مربية الإنسان"[5].

وحين أمر الإمام بتاريخ 1979/11/17م الطلبة الذين يحتجزون الرهائن في السفارة الأميركية في طهران، أن يسلموا النساء والملوّنين الذين لم يثبت تورطهم في عمليات التجسّس، إلى وزارة الخارجية، لتعمل على إخراجهم من إيران فورًا، سئل عن سبب ما فعل، فكان جوابه أن للنساء في الإسلام مكانةً خاصة، وأما السود فهم مظلومون، يخضعون في أميركا للتمييز العنصري، وربما أجبروا على المجيء إلى إيران: ولذلك ينبغي تخفيف عقوباتهم... لقد قمنا بهذا العمل تطبيقًا لتعاليم الإسلام[6].

تثمين الإمام الخميني لدور المرأة في نجاح الثورة واستمراريتهاً[7]:

ما تجدر ملاحظته هنا، هو الحضور الفاعل والراسخ للنساء في ساحة النضال قبل انتصار الثورة الإسلامية، وذلك في مقاومتهن الصابرة لضغوط نظام الشاه وإيذائه لعوائلهن، وتحملهنّ المخاطر والمشاكل وتشجيع أزواجهن وأبنائهن وترغيبهم بالنضال، وتقديم المساعدة لهم في هذا المجال، كل ذلك كان عاملاً مؤثرًا في استمرار المسيرة نحو تكامل الثورة... لقد وضع النظام البهلوي المناضلين في السجون وعذّبهم، وأغار على منازلهم، وكان يلجأ أحياناً لإجبار المتهمين على الاعتراف، إلى إحضار زوجاتهم وأبنائهم وتعذيبهم أمامهم، ولكنّ كلّ هذه المعاناة لم تفتّ في عَضُدِ النساء المؤمنات الصابرات. لقد تحملت زوجات المناضلين وأمهاتهم مسؤولية البيوت على عواتقهن، وتعرّضنَ للأهوال والعقبات والخطر الدائم والمصائب واستشهاد أعزّائهن... وكم من مرة، كانت تأتي امرأة مع أطفالها الصغار من أماكن قريبة أو بعيدة، تبحث في السجن عن زوجها المفقود، وبعد ساعات من الانتظار في الحرّ أو في القرّ، يأتي دورها فلا تسمع سوى جواب متعجرف من مأمور السجن، أو تتعرض للإهانة والتحقير، فتعود يائسة إلى منزلها، لتعاود البحث من جديد.

في الواقع لولا هذا الصبر الإيمانيّ، ولولا تأييد النساء للمناضلين ومساعدتهن لهم، ربما، ما كانت هذه المقاومة قد استمرت، ولما وُلدت هذه الجذور الصانعة للثورة. مع شروع المرحلة العامة للثورة التي بدأت مع شهادة السيد مصطفى الخميني، وكذلك نشر تلك المقالة المحبطَة والمهينة [للإمام] في صحيفة "اطلاعات"، صار حضور النساء لافتًا للنظر وأكثر شمولية. فقد شاركت النساء مع أزواجهن في تلك

---

[1] صحيفة النور. م. س. ج4 ص23، ومضمون هذا الكلام تكرر في عدد من المقابلات منها على سبيل المثال مقابلة في 1978/12/7م في المصدر نفسه ج3، 1988/1/29م، وفي المصدر نفسه ج5 ص221، وفي استفتاءات السيد الخامنئي اى ص12.

[2] صحيفة النور، ج4 ص59.

[3] م. ن. ج4 ص240 وج3 ص143

[4] م. ن. ج19 ص280 من لقاء مع صحيفة العالم الثالث الألمانية بتاريخ 1968/11/15م.

[5] م. ن ج11 ص254

[6] صحيفة النور ص195 وص206.

[7] واقع الأمر أنني عايشت هذه المرحلة في طهران في العامين 1977 و1978م، وازدادت معرفتي بها، بعد ترجمتي لكتاب هاشمي رفسنجاني: مرحلة النضال.
راجع: هاشمي رفسنجاني، حياتي. ترجمة دلال عباس، منشورات دار الساقي بيروت.

المسيرات العظيمة، وعرّض صدورهن لرصاص الجلاّدين، وهنّ يهتفن مطالبات بالحكم الإسلامي وبسقوط الشاه، هذه المسيرات التي بدأت في مدينة "مشهد"، توسعت بسرعة في جميع المدن الإيرانية وشاهد العالم حضور ملايين النساء المسلمات ومشاركتهن.

إن واقعة السابع عشر من شهريور [8 أيلول 1978م]، التي استشهد فيها آلاف النساء مع أطفالهن، هزّت المعمورة، وعلى الرغم من مساعي الشاه للتعتيم على أبعاد هذه الفاجعة في العالم، إلا أنّ الصور والأخبار عمّت جميع أنحاء الدنيا، ولم يتمكن نظام الشاه من الوقوف في وجه انتشار هذه الجناية وإعلانها. وعلى الرغم من استشهاد عدد كبير من الرجال في هذه الحادثة، إلا أنّ استشهاد النساء المظلومات البريئات كان له تأثيرٌ كبيرٌ في المجتمع، وأدّى بدلاً من إفشال الانتفاضة كما كان يريد الحكم إلى استمرار المسيرات والمظاهرات، وقد رُفعتْ صورُ الشهيدات وأطفالهن، في أحياء المدينة التي يقطنها عموماً المتدينون ومتوسطو الحال. وفي ذكرى الأسبوع وذكرى الأربعين خرجت مظاهراتٌ حاشدة من الرجال والنساء، بثّت الشجاعة في نفوس الرجال وزادتهم إرادة وتصميماً.

كان حضور النساء في مسيرات التاسوعاء والعاشوراء[1] من العام [1978م] التي تحولت إلى مظاهرات ضد النظام الشاهنشاهي، أكثر شمولية وبهاءً، وتشير إلى الروحية العالية، والإرادة الصّلبة، وعدم التواني لدى المرأة المسلمة التي كانت تطوي المسافات الطويلة، وهي تحتضن رضيعها، وتجر وراءها واحداً أو اثنين آخرين، تسير، وفي مواجهتها الجنود المدجّجون بالأسلحة، ينظرون إليها بوجوههم العابسة والمكفهرّة، وطائرات الهليكوبتر تحلّق فوق الرؤوس تهديدًا، دون أن يتسرّبَ الهلعُ إلى قلبها، حتى أنهن كنّ يتعاملن مع الجنود المدجّجين بالأسلحة في الشوارع التي يصلن إليها كأمهات وأخوات حقيقيات لهم، وكنّ يدعونهنّ للانضمام إلى الأمة والتمرّد على النظام الغاشم، وما من شك في أنّ هذه المواقف العاطفيّة، كانت تذكّر الجنود بعائلاتهم: بأمهاتهم وأخواتهم، فيدفعهم ذلك إلى إلقاء أسلحتهم جانباً، ويمتنعون عن مواجهة شعبهم؛ وهنالك أمثلة عديدة عن جنود وجّهوا رصاصَ بنادقهم إلى ضباطهم بدلاً من توجيهها إلى شعبهم، وبخاصة إلى النساء اللواتي يتقدّمن المظاهرات، ثم انضموا إلى الجماهير الغاضبة، لأنهم رأوا وجوهَ أمهاتهم وأخواتهم في وجوه هؤلاء اللبؤات[2].

الصفوف الطويلة من أجل الطعام والخبز والنفط، كانت ساحات أخرى تدلّ على إيمان النساء واستقامتهن؛ الوجوه ضاحكةٌ راضية، وفي الإجابة عن هذا السؤال: لماذا لا تتراجعن عن ثورتكن فيعود كلّ شيء إلى حالته الطبيعية وتنتهي معاناتكن، كنّ يُجبن مِنَ العجوز المنحنية الظهر إلى الطفلة بنت السنوات السبع التي تحمل وعاءً صغيراً لتملأه نفطًا "سنتحمل كلّ شيء إلى أن ننتصر"... وما أكثر النساء اللواتي كنّ يقسّمن مؤونة عائلاتهن بينهن وبين جيرانهن أو أقاربهن المحاصرين ليخففن عنهم حدّة الضائقة الاقتصادية التي كانت نتيجة للإضرابات الطويلة.

وحين كانت المستشفيات تعلن عن حاجتها إلى الأغطية والدواء والدم، كنت ترى صفوفاً طويلة من النساء اللواتي يحملن الأغطية والأدوية يقفن أمام المراكز الصحيّة، فيضطر المسؤولون في هذه المستشفيات أن يعلنوا وهذا حدثَ أكثر من مرّة أنهم قد أمّنوا حاجتهم، لتخفيف حدّة الازدحام.

لقد شاركت النساء أيضاً في النشاطات العسكرية للثورة بفاعلية بتحضير المواد لصنع قنابل "المولوتوف"، كما ساعدن في تأمين الأسلحة"[3].

إلى جانب هذه الحركة العظيمة للنساء المؤمنات الشجاعات، كانت تخرج أحياناً حركاتٌ قليلة العدد، للنساء المتغرّبات، للتصدي لتحرّك الجماهير الثائرة، كان يُحكم عليها منذ البداية بالفشل، كالاجتماع الذي عقدته بعض النساء أمام مجلس الوزراء بحماية رئيس الوزراء في حينه شاهبور بختيار، بحضور العشرات من مراسلي الصّحف والوكالات الأجنبية، لم يكن لها من أثر في الداخل سوى إثارة سخرية الجماهير وسخطها[4]، ولكنّ أثرها في الخارج، أن وسائل الإعلام الغربية ركّزت على أن المرأة الإيرانية غيرُ راضية أن تعود مائة عام إلى الوراء بإجبارها على التحجّب وبتطبيق القوانين الإسلامية.

---

[1] تطلق لفظة التاسوعاء على اليوم التاسع من محرّم الحرام والعاشوراء على العاشر منه. حيث تقوم مسيرات حاشدة في ذكرى استشهاد الإمام الحسين (ع).

[2] اطلاعات، العدد 19547، 10 شباط 1992م.

[3] اطلاعات، العدد 19547، شباط 1992م.

[4] اطلاعات، العدد 19547، شباط 1992م.

استمرّ حضور النساء في الساحة السياسيّة بعد انتصار الثورة، وكان اندفاعهنّ اليوميّ نحو مقرّ إقامة الإمام في طهران وفي قم بيعةً محكمةً من النساء المؤمنات للقائد الذي كان يعرف آلام شعبه ومعاناته، وكنّ يحببْنه من أعماق وجودهن ويُطعن أوامره.

وحين جدّت احتياجات جديدة في المجتمع في أثناء الحرب المفروضة بين إيران والعراق، امتلأت صفوف التدريب على الإسعافات الأولية، وعلى استخدام الأسلحة، بالنساء؛ هؤلاء النساءُ أنفسهن كنّ منذ الشهور الأولى لبدء الحرب في مستشفيات الجبهات، ووراء الجبهة، يقدّمن الإسعافات للجرحى وللمصابين.

وما أعظم أولئك الأمهات اللواتي يستشهد أبناؤهن، فيُعْلِنّ أنهنّ فخوراتٌ بشهادتهم وأنهنّ مستعدّات لتقديم أبنائهن الآخرين... وأولئك العجائز اللواتي كنّ يتحملن حرارة التنور صيفًا لتحضير الخبز للمحاربين، وأولئك اللواتي ينسجن الألبسة ويخطن الأغطية للمحاربين كي تحميهم من صقيع الجبال... ولتدفئهم بمحبة الأمهات[1].

لقد شاركت النساء جنباً إلى جنبِ الرجال في إعادة إعمار البلاد، وعملت الجمعيات النسائية وبخاصة "جمعية نساء إيران" على حثّ النساء على الانخراط في منظمات "جهاد البناء"، وركّزت الصحف طيلة مدّة الحرب وبعدها، على أهمية الحدّ من الإسراف، [الذي كان طابع حياة النساء المترفات قبل الثورة]، كما كانت نساء المدن والتلميذات والطالبات الجامعيات، يذهبن من مختلِف أنحاء البلاد للمشاركة في مواسم الحصاد، كان عملهن على بساطته (وقلة جدواه ماديًا)، يثير العزم والحماس لدى المزارعين ويمنحهم الطاقة، حين يرون الطالبات والسيدات الجليلات قادمات من المدن متجشمات عناء التعب لمساعدة اخوتهم، وتحسين ظروف بلادهنّ الاقتصادية، فيتضاعف عملهم وإنتاجهم[2].

لقد ثمّن الإمام الخميني هذا الدور الذي أدّته النساء وركّز عليه في أحاديثه وخطبه، وكذلك فعلَ قادة الثورة الآخرون، ما من خطاب أو بيان يُلقى أو يُكتب في إيران بمناسبة نجاح الثورة، أو في المناسبات السياسية والدينية المتعدّدة إلا ويذكر فيه الخطباء والكتاب، من المسؤولين ومن غيرهم دورَ المرأة في نجاح الثورة، على الرغم من الأصوات العديدة التي كانت ترتفع من بين عدد من رجال الدين تستنكر ما تفعله النساء؛ ويريدون أن يعيدوهن عملياً إلى المنازل ويقفلوا وراءهن الأبواب. يقول الإمام الخميني رداً على هؤلاء:

"إنّ أخواتنا اللواتي شاركن في مرحلة النضال، قيمةُ أعمالهن أعلى من قيمة أعمال الرجال، لقد خرجن من وراء ستار العفاف، ومع حجاب العفاف، كنّ مع الرجال صوتًا واحدًا وتوصّلوا معًا إلى الانتصار، وهنّ الآن يقدّمن إلى المحتاجين والفقراء بنوايا خالصة كلّ ما كنّ قد وفّرنه طيلة عمرهن: إنّ لهذا قيمةً عظيمةً. إن الملايين التي يدفعها الأغنياء لا تعادل قيمة ما تفعله هؤلاء النسوة"[3].

وكان بعض العلماء من طهران وقمّ قد أرسلوا إلى الإمام في النجف رسالة، يرجونه فيها، أن يدعوَ النساء إلى عدم المشاركة في المسيرات والمظاهرات بأيّ وسيلة يراها مناسبة، كي لا يُسجَنّ وتُهتك حرماتُهن، ويتعرّضْنَ للإهانة والتعذيب، كان موقفهم هذا استمراراً لمواقفهم ومواقف غيرهم من العلماء تجاه النساء (أن يوقرن في بيوتهن)، وقد جاء في الرسالة: "نرجو أن تأمر النساء أن لا يشاركن في المسيرات، فحين تصلهن وجهة نظرك، فهنّ حتماً سيُطِعْنَكَ ويلزمن بيوتهن"، حين وصلت الرسالة إلى الإمام غضب غضبًا شديدًا، لأنه كان يؤمن أنّ النّضالَ السياسيّ الإسلاميّ ناقصٌ حتمًا دون مشاركة النساء، ولا ثمار له، وقال إن من لا يؤمن بهذا، فإيمانُه فاسدٌ ومنحرفٌ ومعوجّ، وأصدر بيانًا في أعقاب ذلك ومما جاء فيه: "يجب أن يتشارك النساء والرجال والعلماء جنبًا إلى جنب في جميع المراحل، وليس لأيّ أحدٍ الحقُّ في أن يتفوّه بكلام يدعو إلى إبعاد النساء عن التحركات السياسية والاجتماعية والثقافية"[4].

وبعد عودة الإمام من فرنسا، حين كان يجلس في "المدرسة العلوية" للقاء الناس، وقد كان مقرراً أن يلتقي بالرجال قبل الظهر، وبالنساء بعده، كان النساء يتوافدن قبل الظهر بساعة ويتجمعن في الشوارع والأحياء، التي تمتلئ بالعباءات السود، وحين يُفتح البابُ إيذانًا بدخول النساء، لشدّة الازدحام والتزاحم والتدافع، تقع بعض النساء على الأرض أو يفقدن وعيَهن ويُربِكْنَ الموجودين، فاقترح المقرّبون من الإمام عليه

---

[1] ويزنامة روزنامه جمهورى اسلامى [عدد خاص، صحيفة الجمهورية الإسلامية]، 1981/4/25م راجع مجلة "ندا"، نشرة "جمعية نساء إيران" في السنوات 91 و92 بخاصة.

[2] صحيفة النور ج9 ص278

[3] صحيفة النور م. س ج6 ص194.

[4] يايه به يای آفتاب م. س. ص156.

"أن يأمر بالحدّ من ملاقاة النساء"، خوفًا من أن تحملَ بعض المندسّات في صفوفهن سلاحاً تحت عباءتها (وهذا ما لم يصرحوا به للإمام)، فكان جواب الإمام حازمًا وقاطعًا ويتضمن الكثير من الغضب، إذ قال لهم:

"أتظنون أنّ بياناتي وخطبكم هي التي أخرجت الشاه؟ هؤلاء هنّ اللواتي طردنه، فعاملوهنّ باحترام"[1] .

كان الإمام يشبّه نساء الثورة بالنساء في صدر الإسلام من حيث مشاركتهنّ في الجهاد ومساهمتهنّ في تقرير مصير أمّتهنّ وتقرير مصائرهنّ:

"إنّ وجود نساء يطلبن إليّ أن أدعو لهنّ بالشهادة، وأمهات يفتخرن باستشهاد أبنائهنّ، ويشجّعن أبناءهنّ الآخرين على الجهاد والاستشهاد، دليلٌ على تحوّلٍ في المجتمع شبيهٍ بالتحول الذي حدثَ في صدر الإسلام حين كانت الشهادة تعدّ فوزًا... في الماضي حين كانَ شابٌ يُستدعى إلى التجنيد، ولم يكن هنالك حربٌ، كانت أمه تقضي السنتين [مدة التجنيد] باكيةً منتظرة عودته، أما اليوم فإنّ هذه الأمّ نفسَها تشجّع ابنَها على الذهاب إلى الجبهة، إنّها عظمةُ هذه الثورة التي غيّرت المرأة الإيرانية على هذا النحو"[2] .

ويقول في مكان آخر: "نحن نفخر بالسيّدات والنساء والمسنّات والشابات اللواتي يعملن في الساحات الثقافية والاقتصادية والعسكرية مع الرجال أو أفضل منهم في طريق الإسلام المتعالي، ومقاصد القرآن، وأولئك اللواتي يقمن بالتدريبات العسكرية التي هي من الواجبات المهمّة للدفاع عن الإسلام والدولة الإسلامية، وقد حرّرن أنفسهنّ من المحظورات التي حمّلها الأعداءُ المتواطئون، والأصدقاء الجاهلون لأحكام القرآن، للإسلام والمسلمين، بشجاعة والتزام، كما حرّرن أنفسهن من قيود الخرافات التي وضعها الأعداءُ لمصلحتهم بأيدي الجهلة وبعض الفقهاء الذين لا يعرفون مصالح المسلمين"[3] ... وقد تكرّرت مثل هذه الأقوال في خطب الإمام، ومن بعده في خطب جميع قادة الثورة في المناسبات المختلفة، كما يتوضح لنا من مطالعة الصحف والمجلات في المرحلة التي أعقبت الثورة.

بعد عدّة سنوات من قيام الثورة قارن الإمام بين ما كانت عليه أوضاعُ النساء وما صرن إليه:

"الحمدُ لله أنّ الشبهات المتعلقة بعقائدنا قد حُلّت وأزيلت، فجميع طبقات المجتمع اليوم رجالاً ونساءً مشغولون بالتربية والتعليم، والسيّدات مشغولاتٌ أيضاً، وهنّ اليوم جزءٌ من طلبة العلوم الدينية في قم وفي أماكن أخرى، وهنّ في كلّ مكان مشغولاتٌ بالتربية والتعليم وهذا أمرٌ قد تحققَ بفضل هذه الثورة، لقد كنّ من قبل كالسجينات، ولم يكن يُسمح لهنّ أن يدخلن في مجتمع من عشرة أشخاص، وأن يطرحنَ قضيّة علمية أو قضيّة عَقدية، اليومَ يمكنهنّ مع المحافظة على جميع مظاهر الإسلام، أن يقمن بالدّعوة والتبليغ في جميع أنحاء البلاد وحتى خارجَ الوطن أيضاً"[4] .

المرأة وحقّ المشاركة السياسيّة:

لقد شاركت المرأة كما ذكرنا، في التحضير للثورة. وكان لها دورٌ فاعلٌ في انتصارها، لذلك كان من الطبيعيّ أن يردّ لها قادة الثورة الجميلَ، وأن يفسحوا في المجال أمامها للمشاركة في الحياة السياسيّة في الدولة الإسلامية، وكانت أولى الخطوات في هذا الطريق دعوة الإمام المواطنين جميعاً دون استثناء، للمشاركة في الاستفتاء على النظام الجمهوري:

"أذكّركم أيها الأصدقاء الأعزّاء بوجوب مشاركة النساء المناضلات الشجاعات في جميع أنحاء البلاد في الاستفتاء، فالنساء اللواتي كان لهنّ تأثيرٌ أساسيٌ إلى جانب الرجال بل أمامهم في انتصار الثورة، ستضمن مشاركتهنّ الفاعلة في الاستفتاء انتصارَ الأمّة الإيرانية. إنّ المشاركة في الاستفتاء واجبٌ دينيٌ ووطنيٌ وأنتنّ أيتها السيّدات أحرارٌ في إعطاء الرأي الذي ترَوْنه... ومن واجب الشباب الغيورين أن يتجنبوا الغشّ وتزوير آراء الناس، وأن يكونوا أمينين في المحافظة على صناديق الأصوات لضمان نزاهة الاستفتاء"[5] .

وقال: "لقد رأينا ونرى أنّ السيّدات المحترمات وقفن جنباً إلى جنب الرّجال وقاومن بكلّ شجاعة، نحن نريد أن تصلَ المرأة إلى المقام الإنسانيّ الأرفع، لا أن تكون لعبة أو دمية في أيدي الرجال أو في

---

[1] ياي به باى آفتاب. م. س. ص16 وص276، من خواطر علي أكبر ناطق نوري، ومحسن رفيق دوست.
[2] صحيفة النور ج9 ص242 وج11 ص53، وصحيفة الجمهورية الإسلامية تاريخ 1984/4/13.
[3] صحيفة النور ج21 ص172 وج4 ص201.
[4] صحيفة النور ج18 ص99.
[5] صحيفة النور ج5 ص207.

أيدي الأراذل، يجب أن يكون للمرأة دورٌ في تحديد مصيرها، ويجب أن تعطي النساء في الجمهورية الإسلامية رأيهن، فلهن كما للرّجال الحقّ في إبداء الرأي"[1] .

وقد أكّد الإمام كذلك أنّ على الجميع رجالاً ونساءً أن يتدخلوا في القضايا الاجتماعية والقضايا السياسيّة وأن ينظروا فيها، وأن يراقبوا المجلس وأن يراقبوا أعمالَ الحكومة وأن يبدوا وجهات نظرهم[2]، و"من الواجب على كلّ امرأة ورجل ممن بلغ السنّ القانونية المشاركة في انتخابات رئاسة الجمهوريّة والإدلاء بأصواتهم، فكما أنّ الصلاة تجبُ على كلّ مكلف، كذلك عليه المشاركة في تقرير مصيره"[3].

وفي التحضير لانتخابات المجلس التشريعي في دورتيْه الأولى والثانية حضّ النساء على أن يكنّ فاعلات في الانتخابات كالرجال، لأنّ مستقبل إيران هو مستقبل الجميع رجالاً ونساءً، ولأنّ الانتخابات هي التي تقرّر طبيعة مجلس الشورى، ولأنّ الانتخابات هي التي ينبغي لها أن تحدّد سياسة البلاد في الداخل وفي الخارج، يجب أن يكون للنساء دورٌ فاعلٌ في دخول الأشخاص المؤهّلين والصالحين إلى المجلس[4]، لأنّ السياسة ليست إرثاً من حقّ الدولة وحدها أو من حقّ المجلس وحده، أو من حقّ أفراد بعينهم، وإنما السياسة معناها الموقف من الأمور التي تحدث في بلد من البلدان، في ما يتعلق بإدارة هذا البلد، وبهذا المعنى فإنّ لجميع المواطنين الحقّ في هذا الأمر: للنساء حقّ في أن يتدخلن في هذا الأمر وهذا واجبهنّ، وللرجال جميعاً، وكذلك لرجال الدين الحقّ وهذا واجبهم، فالإسلامُ دينٌ سياسيٌ، كلّ شيء فيه سياسيٌ حتى العبادة[5]، لذلك يدعو النساء اللواتي لم يتدخلن في قضايا الساعة حتى تاريخه (انتخابات الدورة الثانية للمجلس) أن يتدخلن، وعلى جميع النساء المشاركةُ في اقتلاع كل عوامل الفساد الاجتماعي والانحطاط الذي أصاب إيران طوال حكومات الظالمين التي امتدّت لقرون عديدة: "إنّ هذا التخلف والانحطاط يجب أن نقوم بمعالجته جميعاً: الشعب والدولة، لا يمكن لأحد أن يقوم بذلك بمفرده، فإذا ظنّت المرأة، أن لا بأس بجلوسها جانباً بحيث يقوم الرجل بهذا الدور، أو ظن الرجل أن لا بأس بجلوسه جانباً، حيث تقوم النساء بهذا الدور، أو ظنّ الاثنان معاً أن على الدولة أن تقوم بذلك بمفردها فهذا ظنّ باطل"[6] .

أجريت أول انتخابات لمجلس الشورى في العام 1980م وشارك فيها 37 سيدة نجحت منها 4 سيدات إحداهنّ السيدة "دستغيب" ممثلة طهران في المجلس، وكانت عضواً في لجنة التربية والتعليم عملت لثلاثة عقود بالتدريس في التعليم الثانوي والجامعة، وركزت دستغيب في المجلس بصفة خاصة على تطبيق المادة 21 من الدستور التي تنص على توفير ضمان خاص للأرامل والنساء العجائز وهو أمر في غاية الأهمية في بلد كان يخوض حربًا ضروسًا مع العراق، ونشطت في هذا المجلس أيضًا أعظم طالقاني وناقشت مواضيع مهمة كعمل المرأة.

بالطبع لم تمرّ هذه الحركة التغييريّة العظيمة دون تشكيك المتزمتين واعتراضهم أولئك الذين يحصرون دور المرأة في المنزل، ويتهمونها بالقصور والجهل والضعف بحيث يسهلُ التغرير بها، علماً أن لا نصّ في الشريعة الغرّاء يمنع المرأة من حقّ المشاركة في اختيار أعضاء المجالس النيابية وما شابهها يؤكد ذلك قوله جلّ وعلا: "المؤمنون والمؤمناتُ بعضهم أولياءُ بعض يأمرون بالمعروف وينهونَ عن المنكر" [التوبة/71] وهذا الكلام يتضمن تكليفاً للمرأة تؤدّيه بالمشاركة في اختيار أولي الحلّ والعقد على وجه شرعيّ، وفي بعض الظروف، قد تكون هذه المشاركة واجبة وضروريّة، وهذا الكلام نفسه ينطبق على انتخابها عضواً في المجالس البلديّة وغيرها.

إلى الذين يفتون بتحريم مشاركة النساء في الترشيح للانتخابات أو في الانتخاب يقول: "هؤلاء الذين يفتون إذا كانوا مسلمين، فإننا نقول لهم، إنّ تخريب هذه الخدمات التي تؤدّيها النساء من المعاصي الكبيرة"[7]، وطلب الخامنئي إلى هؤلاء أن يتعرفوا الإسلامَ الحقيقيّ، لأن من واجب المرأة الشرعيّ أن تتدخل في أمور الدولة وأن تدافع عنها، وإن محافظتها على حرمتها ووقارها، وتمسّكها بأصالتها الشخصية لا يتعارض مع مشاركتها في أهم مراكز القرار ووضع القوانين، كما كان للنساء مشاركة أساسيّة في ولادة النظام

---

[1] م. ن ج11 ص259.
[2] م. ن ج13 ص 69← 70.
[3] م. ن ج7 ص147.
[4] م. ن ج18 ص264.
[5] صحيفة النور ج9 ص136.
[6] م. ن ج9 ص110.
[7] م. ن ج17 ص211.

الإسلامي وفي المحافظة عليه[1]. إنّ كلام الخامنئي هذا معناه أنه بعد ثلاث عشرة سنة من عمر الثورة، وبعد انتخاب النساء (أربع نساء)، في الدورتين الأولى والثانية للمجلس التشريعي، ظلت الأصوات ترتفع معارضة دخول النساء إلى المجالس، وتشكك في جدوى ذلك، وقد نشرت صحيفة "جهان اسلام" في 17 و18 آذار من العام 1992م نصّ مقابلة مع السيد الخامنئي بمناسبة التحضير للانتخابات التشريعية الثالثة، يُستشفّ منها أن المجتمع لم يكن قد تقبل بعد جدوى انتخاب النساء في المجلس، وأنّ عرفاً قد ترسّخ في الأذهان، أو أن عرفاً سياسياً مقبولاً من الأطراف السياسيّة، وهو أن يكون عددُ النساء في المجلس أربع.

في حين أن آخرين كانوا يرون أن مثل هذا العرف لا يجب أن يُتكأ عليه في عمل مهم وأساسيّ مثل الانتخابات، ولا دافع أو هدفاً صحيحاً من ورائه في الأصل... ومن جملة الأسئلة التي وجهت إلى الخامنئي، أن النساء اللواتي أظهرن في السنوات التي انقضت من عمر الثورة نضجاً محسوساً وملموساً في شخصياتهن، ونشاطهن الاجتماعيّ، ألا يستطعن أن يرسلن أعداداً أكبر من النساء إلى المجلس؟ فكان جوابه أنّ عدد النساء اللواتي يمكنهن أن يُنتخبن للدخول إلى المجلس إن من حيث المصلحة، وإن من حيث الواقع الملموس يمكن أن يكنّ أربعين، وربّما تحقق هذا الأمر بالتدرج، ومن المؤكد أن النساء اللواتي يستأهلن القيام بدور النائبة في مجلس الشورى ليس قليلاً"[2]، أما عن الدور الذي يمكن أن تؤدّيه النائبات في المجلس، فقد قال: "أنْ لا فرق مطلقاً من حيث الوظائف الكليَة للمجلس بين دور النائب ودور النائبة فكلاهما يمكنه القيامُ بوظيفة المجلس الأساسية: أي وظيفته القانونية بدراسة مشاريع القوانين المقدّمة إلى المجلس وجدواها، وتقدير درجة فائدتها، وفي ردّها أو تصويبها أو الموافقة عليها. أما الوظيفة الثانية أي الوظيفة السياسيّة التي مارسها المجلس في السنوات الثماني الأخيرة، فلا فرق في هذه الوظيفة أيضاً بين النوّاب وبين النائبات بالنسبة إلى المسائل السياسيّة التي تُعرض في المجلس... وردّاً على التساؤل عن جدوى انتخاب نواب نساء في المجلس وما هي فلسفة هذا الأمر قال: لو كانت الغاية أن يُنتخب 270 نائباً ينتمون إلى طريقة تفكير واحدة، لكان من السهل اختيارهم كلهم من النخبة في طهران أو من غيرها، ولكنّ انتخاب ممثلين عن جميع المناطق غايته أن تتمثل جميع فئات الشعب وطبقاته، لأنّ أبناء كل منطقة أعرف باحتياجاتها من الآخرين، وكذلك النائبات فإنهن أعرف بمعاناة النساء وبمطالبهن.

إذاً مسؤولية المرأة في المجلس النيابيّ مسؤولية مركّبة، فهي إضافة إلى دورها في مناقشة القضايا السياسية والقانونية وغيرها من القضايا، عليها أن تطرح مشاكل المرأة ومعاناتها في المجتمع، وأن تقترح مشاريع القوانين التي تساهم في إزالتها.

"أي أن واجبهن أن يزلن الثغرات الموجودة بتأثير التقاليد المنحرفة السائدة في المجتمع والمتعلقة بالمرأة، ولأنهن نساء فإنهن أدرى بهذه المشاكل من الرجال، مهما كان الرجال متفهمين لمعاناة النساء ومؤيدين لمطالبهن، فهم لا يستطيعون إدراك المسألة بعمق وتالياً وضع القوانين المناسبة لها. يمكن للنساء أن يصحّحن هذا النقص في مجلس الشورى الإسلامي، بعد مرور عشر أو خمسة عشر عامًا على مرحلة وضع القوانين، يجب أن نتمكن من الناحية القانونية إزالة المشكلات الاجتماعية المتعلقة بالمرأة. في اعتقادي أنّ هذه هي رسالة النساء في مجلس الشورى الإسلامي، إضافة إلى مسؤولياتهنّ بالنسبة إلى القضايا السياسيّة والاقتصادية وغيرها"[3] ، وقد كانت الجمعيات والصحف النسائية تقوم منذ بداية الحملة الانتخابية بالعمل والدعوة لزيادة عدد النائبات في المجلس، وقد جاء في بيان لرئيسة "جمعية النساء في إيران" الدكتورة زهراء مصطفوى [ابنة الإمام الخميني]، أن على النساء المؤمنات، الفاعلات، المتخصّصات والسياسيّات والثوريات، أن يرشّحن أنفسهن للدخول إلى هذا المعقل السياسيّ [المجلس التشريعي]، لأنّ دخولهنّ يؤدّي إلى تثبيت مقام المرأة ومنزلتها في المجتمع الإسلامي، ويساعد في تسريع الموافقة على القوانين المتعلقة بحقوق النساء في العائلة والمجتمع[4].

في المجلس التشريعي الرابع أصبح عدد النساء في المجلس تسع نائبات، وقد عدّت النائبات ذلك دليلاً على نضج الناس السياسي وإيمانهم بدور المرأة في المجتمع وفاعليتها في المجلس، وقد ردّت النائبات الفضلَ في وجود النساء في المجلس التشريعي إلى الإمام الراحل الذي آمن بعظمة المرأة وعظمة دورها أماً

---

[1] صحيفة الجمهورية الإسلامية 1ك2/يناير 1992م..
[2] صحيفة "جهان اسلام" 17 آذار 1992.
[3] صحيفة "جهان اسلام" 18 آذار 1992م.
[4] مجلة "ندا" الناطقة باسم جمعية نساء إيران العدد 8 شتاء 1991م.

وهادية للأجيال وتاليًا للمجتمع، وبتصديه بشدّة للذين طالبوا بمنع النساء من المشاركة في الترشح للانتخابات، وقد أشارت النائبات إلى أنه على الرغم من الحقوق التي وهبها الدستور الإيراني للمرأة، إلا أن وظيفة المجلس إدراكُ وضع النساء الثقافي والحقوقي عمليًا، وتحديد الاحتياجات الاجتماعية والعائلية، وصرّحت إحدى النائبات أنّ التصدّي للهجمة الثقافية المتعدّدة الجوانب والتي تستهدف الثورة، وترمي إلى منع نفاذ قيم الثورة الإسلامية في أعماق نفوس الشعب، إنما يكون بتوضيح مكانة النساء الحقوقية والاجتماعية ومنزلتهنّ الواقعية في المجتمع الإسلامي، مع التركيز على الفصل بين الدين الحقيقيّ وبين الأعراف والتقاليد الرّجعية التي هي ذرائع صالحة بأيدي المعادين للثورة[1] . وفي هذه الجلسة نفسها التي انعقدت بتاريخ 29/ك/2/1992، طالبت النائبة نفسها، بأن تدوّن الأصول 10 و21 من القانون الأساسي التي تنظم أصول الطلاق على صورة قوانين جامعة وكاملة وأن توضع موضع التطبيق، وأن يعهد إلى المجلس بمراقبة حسن تطبيق هذه القوانين، وأن ينشأ في المجلس مركز مختص باسم "مكتب شؤون المرأة" يكون صلة الوصل بين النساء بعامة [ممثلات بالجمعيات والمنظمات] وبين مجلس الشورى، وإنشاء "لجنة شؤون العائلة"، لتتولى دراسة المعضلات التي تواجه العائلة واقتراح الحلول الناجعة لها. كما طالبت بالاهتمام بموضوع طالبات الطب في جميع المراكز العلمية، والسماح لهنّ باختيار الاختصاصات المناسبة، وإيجاد الأرضية المساعدة والتسهيلات اللازمة لهن، لأن هذا الموضوع من شأنه أن يحل مشكلة طبقة عظيمة في المجتمع، وكذلك الاهتمام بعائلات الشهداء والمعوّقين ووضع القوانين اللازمة لذلك، كما أن وجود نائبتين طبيبتين في هذا المجلس كان من شأنه أن يحلّ هذه المشكلة[2]. وسنرى أن هذه الاقتراحات قد صودق عليها في ما بعد في هذه الدورة من دورات المجلس التشريعي وفي دورات لاحقة.

إحدى النائبات في هذا المجلس، بعد ثلاث سنوات ونصف من هذه الجلسة المذكورة أعلاه، تقول نحن [النائبات في المجلس] لنا قدرة ونفوذ عظيمان، أحياناً يطلُبُ إلينا النوابُ الرجال أن نتحدث في موضوع ما، وهم يقولون لنا "إنّ النواب والمسؤولين يصغون إلى كلامكنّ أيتها السيّدات"[3].

ويتبيّن من التصويبات التي أجريت على بعض مواد القوانين، أهميّة الدور الذي أدّته النساء في المجلس التشريعي، بالتنسيق مع لجنتي المرأة والعائلة المتصلتين مباشرة بالجمعيات والتنظيمات النسائية.....

إنّ مقارنة بسيطة بين عدد المرشحات لعضوية مجلس الشورى الإسلامي في العام 1980م، وعددهن في العام 2004م تعطينا فكرة واضحة عن التطور التدريجي الذي مرت به تجربة المرأة الإيرانية في العمل السياسي، ففي العام 1980م كان عدد المرشحات 37 سيدة، في حين أن العدد وصل في العام 2004 إلى 828 مرشحة وهو ما شكل حوالى 10.2% من إجمالي عدد المرشحين والمرشحات الذي بلغ 8144 مرشحًا. وقد تميزت الانتخابات الأخيرة بأنها أثارت جدلاً تجاوز حدث الانتخابات، وامتد إلى مناقشة وجود المرأة في المؤسّسة التشريعية، وبخاصة أنه من بين المرشحات ال 828 لم تُقبل سوى 590 مرشحة، بعد رفض صلاحية 238 مرشحة بنسبة 28.7% من عدد السيدات اللاتي تقدمن للترشيح، وقد انسحبت 104 نساء ليبقى في النهاية 486 مرشحة[4].

المرأة والسلطة التنفيذية:

تزايد وجود المرأة في مؤسسات السلطة التنفيذية طيلة عقد الثمانينات، بفعل عوامل مختلفة أهمها الحرب العراقية الإيرانية، واستمرت الزيادة الصّاعدة في عمل المرأة في المؤسّسات التنفيذية بعد الحرب، وذلك بتشجيع الرئيس هاشمي رفسنجاني للنساء على المشاركة في الحياة العامة، وتشجيعه المؤسّسات على قبول شغل النساء مناصب مختلفة عبر إجراء ذي معنى رمزي وهو تعيين السيدة "شهلا جيدي" مستشارة له في العام 1993م[5]. واستمر هذا التشجيع مع الرئيس خاتمي، الذي بدأ عهده بتعيين السيدة "معصومة ابتكار" نائبة له ورئيسة لمنظمة حماية البيئة في آب من العام 1997م، بعد تسلمه مهام منصبه رئيسًا للبلاد في الشهر

---

[1] صحيفة "جمهورى اسلامى"، العدد 3782، تير 1371ش،حزيران 1992م: من مداخلة النائبة [فاطمة همايون مقدّم].

[2] م. ن من وقائع الجلسة نفسها، ومداخلة النائبة نفسها.

[3] بررسى مطبوعات جهان [قراءة في الصحف العالمية]، العدد/205/1995م. وزارة الثقافة والإرشاد الإسلاميين. النائبة مرضية وحيد دستجردي طبيبة أسنان، نائبة عن طهران.

[4] "نظرة على مكانة المرأة في المجلس"، تحليل نشر على موقع " إيران أمرور" على شبكة المعلومات الدولية 22 5 2004.

[5] حديث للسيدة زهراء شجاعي بتارخ 1999/12/30م، على قناة الجزيرة القطرية بتاريخ 1999/12/30م متاح على موقع البيئة.

نفسه، لتصبح بذلك أول امرأة في تاريخ إيران الحديث تشغل هذا المنصب الرفيع، كما عين السيدة زهراء شجاعي، مستشارة له لشؤون المرأة في شهر ت1 من العام نفسه. كما أصدر وزير الثقافة آنذاك عطاء الله مهاجراني في الشهر نفسه قرارًا بتعيين "عزاء نوري" نائبة له للشؤون القانونية والبرلمانية[1].

ونتيجة لذلك، بلغ عدد اللواتي تولين منصب مدير عام في وزارات الحكومة مطلع العام 2002م 1168 امرأة من إجمالي عدد المدراء العامين البالغ 39716 مديرًا، أغلبهن في رئاسة الجمهورية ووزارة الصّحة والصّيدلة والاقتصاد. وراوحت أعمار المديرات ما بين 35 و44 سنة، وبلغت نسبة الإيرانيات اللواتي تولّيْن منصب وزير ونائبة وزير 4.9% من إجمالي شاغلي هذه الوظيفة في الوقت نفسه، وتعدّ طهران وجيلان وهرمزان وآذربيجان الغربية أكثر المحافظات التي تعمل فيها النساء في مناصب قيادية[2]، وفي آب من العام 2000م قام وزير الداخلية الإيراني عبد الواحد الموسوي بتعيين السيدة "رحمت روحاني" حاكمة لمقاطعة سارويستان، وهي أول سيدة تتولى مثل هذا المنصب منذ انتصار الثورة الإسلامية في العام 1979م.

وفي العام 1998م، وافق مجلس الشورى على قانون يسمح بانضمام السيدات إلى قوات الشرطة، على أن يتولّيْن إجراء فحوص إصدار رُخص قيادة السيارات، والتفتيش الشخصي للسيّدات، ومنحهن جوازات السفر، وإدارة السجون النسائية، والتعامل مع جنح القصّر. وقد تخرّجت الدفعة الأولى من الشرطة النسائية في العام 1999م، وضمّت 40 ضابطة جرى توزيعهن على ستة مراكز للشرطة في طهران، لتولي منصب نائب الضابط الإداري في الإدارات الجنائية وإدارات التحقيق ومكتب السجلات الجنائية. وفي آذار من العام 2005م أعلنت أكاديمية الشرطة في العاصمة طهران تخريج الدفعة الثانية من الشرطيات في البلاد، وقال العميد محمد باقر قاليباف قائد الشرطة الإيرانية في حفل تخريج دفعة جديدة من الخريجات: "إنّ الضّابطات المتخرجات حديثًا سيشاركن رسميًا الزملاء الرجال في جهاز شرطة البلاد"[3].. فضلاً عن ذلك، يدل السماح للمرأة بالعمل في شرطة الإطفاء ابتداءً من العام 2006م على أن المرأة دخلت فروع الشرطة المختلفة على نحوٍ متساوٍ مع الرجل[4].

المرأة والقضاء:

بعيد الثورة الإسلامية تم تحويل النساء اللاتي كنّ يعملن في منصب قضائي إلى أعمال إدارية، لأن قوانين القضاء في الجمهورية الإسلامية الإيرانية لم تكن تقر عمل النساء في القضاء إلا في حدود ضيقة، فقد سمح للنساء بالعمل مستشارات للمحاكم، ونيل الدرجات القضائية ولكنهن منعن من رئاسة المحاكم. إلا أنّ تطورًا طرأ على هذا الوضع، فأصبح ممكنًا للنساء أن يكنّ رئيسات محاكم، بشرط أن تتوافر فيهن شروط اختيار القضاة بحسب اللائحة الصادرة في العام 1983م، وبهذا يمكن أن يكنّ أيضًا مستشارات لديوان العدالة الإدارية والمحاكم المدنية الخاصة وقضاة التحقيق ومكاتب المحاماة، ويمكن أن يعملن في تدوين قانون المحاكم ورعاية صغار المحامين.

وللمرة الأولى منذ قيام الثورة، تم تعيين امرأة في منصب القائم بأعمال المدّعي العام في المحكمة العليا في حزيران من العام 1998م، وكان البرلمان الإيراني قد صوت في أيار من العام 1994م على قانون يسمح للسلطة القضائية بإعادة توظيف النساء في مناصب المستشارات القضائيات لدى المحاكم العامة على الرغم من المعارضة القوية لعدد كبير من النواب المحافظين؛ كما عيّنت الحكومة الإيرانية أربع قاضيات في محكمة شؤون الأسرة في إحدى محاكم طهران، وذلك للمرة الأولى منذ قيام الثورة الإسلامية في العام 1979م.

المرأة والولاية العظمى:

إن تأكيد الإمام الخميني على مشاركة المرأة كما ذكرنا ناخبةً ومرشّحةً في الانتخابات، وعلى مشاركتها في الحياة العامة [ملتزمة بأحكام الإسلام]، معناه أنه أقّر لها بالولاية العامة، ولم يتحدث عن مسألة الولاية العظمى سلبًا ولا إيجابًا كتابة أو مشافهة، قبل الثورة ولا بعدها على حدٍ سواء.

---

[1] أحمد النجار، م.س ص339.
[2] الكتب الصادرة عن المستشارية الثقافية الإيرانية، لبنان، بيروت، صيف 2004.
[3] صحيفة جمهورى إسلامى، 2005/3/13، وسائر الصحف.
[4] من صحيفة السفير اللبنانية 2006/3/9.

وكانت قضية تولي المرأة الولاية العظمى قد شهدت اهتمامًا كبيرًا حين تقدّم عدد من السيدات لانتخابات رئاسة الجمهورية في العام 2001م، ورفضهن مجلسة صيانة الدستور المخوّل بقبول المرشحين؛ وكان سبب الرفض كونهن نساءً، بذريعة أن المادة 115 من الدستور الإيراني تنص على أن يكون المرشّح رجلاً؛ لكنّ ما حدث هو أن الجدل تطور، وأعيد تفسير لفظة "الرجال" الواردة في الدستور بأنها تعني وفقاً للثقافة الإيرانية "الفرد" الذي يُحتمل أن يكون رجلاً أو امرأة، وأن الخميني نفسه لم يصرّح أو يفتي بحرمة الترشيح لهذا المنصب، وصمتُه هنا كفقيه يفسّر على أساسٍ من القاعدة المعروفة، بأنّ ما لم يرد بشأنه رأي قاطع بتحريمه مباح.

والواقع أنه في كل الانتخابات الرئاسية التي أجريت في إيران بعد الثورة، كانت هنالك سيدات يصلحن للمنافسة على هذا المنصب، فقد كانت هنالك ناشطات سياسيات كثيرات من الجيلين الأول والثاني للثورة، تستطعن تقديم أنموذج جيد لرئيس جمهورية، من أمثال السيدة أعظم طالقاني الابنة الثالثة لآية الله محمود طالقاني، التي كانت تقود النساء خلال أحداث الثورة في العام 1979م، دون تنظيم من الرجال، وقد اعتُقلت عدة مرات، وحُكِم عليها في إحداها بالسجن المؤبّد، ثم خُفّف إلى خمس سنوات، ثم إلى سنتين وقد نالت قسطًا وافرًا من تعذيب السافاك، ودخلت أول مجلس للشورى بعد الثورة نائبة ً عن العاصمة طهران، وكانت تقوم بالتدريس وتساهم في محو أمية النساء مع إطلاق النظام حملته لمحو الأمية، واختيرت بعد نجاح الثورة أمينًا عامًا للحركة النسائية، ورئيسة لجمعيات النساء المسلمات؛ وقد اشتركت في الحرب العراقية الإيرانية فأنشأت مستشفى صحراويًا في معسكر سربل في العام 1981م، وأصدرت مجلة ً خلال هذه الحرب باسم "هاجر" لدعم الروح المعنوية، كما شاركت في نهضة جهاد البناء وإعادة الأعمار، وقد رشحت نفسها في انتخابات رئاسة الجمهورية في العام 1997م، إلا أن مجلس صيانة الدستور حذف اسمها من قائمة المرشحين، كما حذف أسماء تسع مرشحات أخريات، رشحن أنفسهن وقتها، وهذا الأمر نفسه تكرر في انتخابات العام 2005م أيضًا. وقد جاء منع المرأة من الترشيح لانتخابات الرئاسة على خلفية الجدل حول مضمون المادة 115 من الدستور كما سبقت الإشارة. وقد أعيد طرح هذه القضية بكثافة في انتخابات مجلس الشورى في العام 2000م، وفي انتخابات التجديد لخاتمي في العام 2001، وفي العام 2005التي فاز فيها محمود أحمدي نجاد، بعد أن طلب مجلس الشورى السادس (2000 2004)، في خطوة مفاجئة قبل انتهاء ولايته بثلاثة أشهر فقط، إلى مجلس صيانة الدستور إصدار فتوى في شأن تولّي امرأة الرئاسة في إيران، وكان مجلس صيانة الدستور الذي يحقّ له الاعتراض على مرشحين يعدّهم غير أكفاء لتولي مناصب معينة، قد رفض في الماضي مرشحات للرئاسة، على الرغم من سماحه لهن بترشيح أنفسهن لعضوية المجلس[1]، وفي السياق نفسه، ومع عودة الجدل حول أهلية المرأة للترشح لمنصب رئاسة الجمهورية صرّح "غلام حسين إلهام" المتحدث باسم مجلس صيانة الدستور بأنّ مفهوم هذا المجلس للكلمة الواردة في المادة 115 من الدستور حتى الآن هو إشارتها إلى الرجل دون المرأة، وأن مجمع اللغة الفارسية هو المنوط به تفسير المعنى لغويًا، وقد احدثت هذه التصريحات ردود فعلٍ سلبية لدى الناشطات السياسيات.

وفي هذا السياق، قام تجمّع من حزب "جمعية إيران الغد" في الثالث والعشرين من شهر ت1 2004 بمظاهرة اعتراض على تفسير عبارة "رجال السياسة" لصالح الرجال دون النساء، وقد أصدر مجمع اللغة الفارسية حينها بيانًا أكّد فيه أنّ الكلمة تعني الرجال والنساء على حدّ سواء. وفي مواجهة هذه الردود اضطر غلام حسين إلهام إلى تعديل تصريحاته بأن السيدات اللاتي لديهن الصلاحيات اللازمة يستطعن الترشح لانتخابات رئاسة الجمهورية، لكنه عاد وأكد أن مجلس الرقابة على القوانين ليس الجهة الوحيدة التي تعارض تولّي امرأة منصب رئاسة الجمهورية الإسلامية.

كان التأكيد على أهلية المرأة للترشيح لمنصب رئاسة الجمهورية، محل اتفاق معظم الناشطات من التيارين الإصلاحي والمحافظ، وقد ظهر خطاب نسوي إيراني مختلط إن جازت التسمية يتألف من إصلاحيات شهيرات ومن محافظات، مطالبًا بهذا المنصب حقًا أصيلاً للمرأة، بحسب ما تكرس في الدستور من مساواة، وبحسب دور المرأة ومكانتها في المجتمع. وقد اعترضت السيدة "رفعت بيات" المحسوبة على التيار المحافظ، التي رشحت نفسها للرئاسة في انتخابات العام 2005، على تفسير مجلس صيانة الدستور للمادة 115 من الدستور على نحو بحرم النساء من هذا المنصب، مؤكدة أنّ القدرة على الإدارة والأمور التنفيذية يتساوى

[1] من الأخبار التي نشرت على موقع أمان.

فيها النساء والرجال، وأنّ على المجلس أن يغيّر تفسيره، لأن القضية مسألة سياسية واجتماعية وليست شرعية، فإدارة البلاد تتطلّب فكرًا ثوريًا يعتمد على القيم الإسلامية، ويقوم بتنفيذ الدستور، وإدراك المشكلات والظروف التي تمر بها البلاد، وتحديد احتياجات الجماهير، والتجاوب المخلص معها، وهي خصائص تتساوى فيها النساء مع الرجال، وقد استندت "رفعت بيات" في رأيها بأهلية المرأة للترشح لرئاسة الجمهورية إلى خبرتها الذاتية التي أوصلتها إلى تولي مراكز قيادية من قبل؛ حين تولت مسؤولية مراكز التعبئة العامة للنساء في الباسيج، وشغلت منصب مستشارة معاون رئيس الجمهورية لشؤون الرياضة والشباب[1].

وعلى الرغم من الإجماع الذي حَظيت به المطالبة بهذا المنصب من الناشطات الإيرانيات، إلا أن أصواتًا نسائية محدودة قدمت خطابًا مخالفًا ينكر على المرأة هذا الحق، بذرائع تقليدية، كالوهن البيولوجي والحمل وغير ذلك من الأمور التي كان الخطاب الثوري في السبعينات قد تجاوزها، وكانت السيدة "مريم بهروزي" أمين عام جمعية "زينب" المحافظة أوضح أصوات هذا الخطاب، علمًا أن السيدة بهروزي كانت من قبل نائبة في مجلس الشورى الإسلامي، التي صرحت بأن ليس هنالك من قحط في الرجال يستوجب دعم ترشيح امرأة رئيسة ً للجمهورية.

المرأة الإيرانية بعيون غير إيرانية:

ذكرت صحيفة "سالزيورغر" النمساوية في أواخر العام 2000م / أن الغرب ظل لعشرين عاماً يعدّ الحجاب علامة ضغط على المرأة الإيرانية، ولكنّ هذا الأمر جعلنا ننسى أن المرأة الإيرانية تتمتع بحقوق كاملة... وأضافت الصحيفة: إن المرأة الإيرانية مقارنة بالمرأة في بقية الدول الإسلامية، تحظى بالمزيد من الحريات، فالمرأة الإيرانية يمكنها أن تعمل في الجهاز الإداريّ أو نائبة في مجلس الشورى الإسلامي، وتأمل النساء الإيرانيات حالياً أن يمنحهن المجلس الجديد المزيد من الحريات... وأضافت الصحيفة إن القوانين الإدارية أتاحت للمرأة فرصاً كثيرة للمشاركة في المشاغل العامة، ومنذ أن سادت إيران القوانين الدينية بات الآباء يسمحون لبناتهم وزوجاتهم بالمشاركة في العمل العام[2] .

في مقابلة مع الصحافي السويسري "أحمد هوبر" في ك[2] 2001، يقول: "...أنا أشهد هذه الأيام عملية تفعيل لنشاط المرأة في إيران، والتي تعدّ ظاهرة فريدة في العالم الإسلامي، وإن المرأة المسلمة في إيران في المقدمة وفي القمة بين جميع نساء العالم الإسلامي...

وقال إنّ النساء في العالم يعلمن جيداً أنّ الأنموذج الغربيّ للنساء قد فشل، وكذلك الحركة النسوية قد فشلت. وقد دمّرت العلاقة والأواصر الزوجية بين الرجل والمرأة وبين الأطفال وذويهم وبين الصغار والكبار... وتحوّلت المرأة إلى سلعة في سوق التجارة من خلال ذلك الأنموذج الذي يُستغل في كلّ الظروف... ويرى الغربيون في الحجاب إهانة للمفهوم الغربيّ للمرأة... كل هذا دفع بالكثير من الفتيات أو النساء في سويسرا وألمانيا وغيرها إلى اعتناق الإسلام، بعد الثورة الإيرانية من خلال الكتب التي كتبت عن الإسلام وتوزّع في الغرب... إنّ ما يحدث في إيران من خلال تحرير المرأة بات واضحاً جدّاً وسوف يكون له تأثير في أنحاء العالم كافة، وسوف يفيدُ الإسلام في نواحي عدّة في هذا القرن[3] .

كما أن صحيفة "سالزيورغر" النمساوية، قالت إن حالة النساء في إيران قد تحسّنت كثيراً، بحيث أن 90% من البنات الصغار يدرسن في المدارس، وفي العام 1999م كان نحو 58% من الطلبة الجامعيين من الإناث[4]

لا يستقيم الكلام على أوضاع المرأة الإيرانية، بعد الثورة دون التطرق إلى البطولات الرياضية التي تحرزها الشابات الإيرانيات، أو أن نتكلم على السينما والتلفزيون ودورهما وماذا يقدمان للمجتمع، وصورة المرأة الإيرانية في هاتين المؤسستين الفنيتين، ولذلك يجدر أن يُفرد لهذه المواضيع بحث خاص، يدرس هذه المسألة دراسة وافية.

---

[1] البيان الذي أصدرته السيدة رفعت بيات في حينه ونُشر في الصحف وعلى الانترنيت.
[2] الطاهرة العدد 126 ك[1]/2001م.
[3] م. ن العدد 127 ك[2] 2001م.
[4] م. ن العدد 126 ك[1] 2000م.

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.
إبراهيم العبادي، الاجتهاد والتجديد، لدى الإمام الخميني والشهيدين المطهري والصدر، بيروت، دار الهادي 2000م.
أحمد السيد النجار "دور المرأة في انتخابات المجلس السابع في إيران، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الأهرام 2005م.
بررسي مطبوعات جهان [قراءة في الصحف العالمية] وزارة الثقافة والإرشاد الإسلاميين الأعداد من 201 إلى 210.
پابه پاى آفتاب "كَفته ها ونا كَفته ها از زندكَى إمام خمينى [ما قيل وما لم يقل عن حياة الإمام الخميني، أمير رضا ستودة، منشورات بنجرة بهار 1373 [ربيع 1994] ط[1].
الإمام الخميني، صحيفة النور، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، طهران بهمن 1361ش [ك[2] 1982م].
الإمام الخميني: الحكومة الإسلامية، طهران، مؤسسة تنظيم آثار الإمام ونشرها ط[1] 1996م.
الإمام الخميني تحرير الوسيلة ترجمة محمد باقر الموسوي الهمداني، قم، دار العلم، ط[1]، 1370ش [1991م].
الخامنئي، الاستفتاءات، طهران.
علي شريعتي، فاطمة هي فاطمة، دار الأمير، بيروت 1992م.
الرؤى الحضارية لدستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية كتاب الثقافة الإسلامية، عدد 20، دمشق 1424هـ/2004م.
زهراء آية اللهى، زنان در آيات وروايات [المرأة في القرآن الحديث]، المجلس الثقافي الاجتماعي للنساء، صيف العام 2002.
"كتاب زنان"، يصدر فعلياً عن المجلس الثقافي الاجتماعي للنساء.
العدد 7، ربيع 2000، العدد 8، صيف 2000، العدد 9، خريف 2000، العدد 10، شتاء 2000، العدد 11، ربيع 2001، العدد 12، صيف 2001، العدد 13، خريف 2001، العدد 14، شتاء 2002، العدد 15، ربيع 2002، العدد 16، صيف 2002، العدد 17، خريف 2002، العدد 18، شتاء 2002.
الطلاق، مريم أحمدية والدكتور جمشيد جعفر بور، المجلس الثقافي الاجتماعي، طهران 1380ش [2001م].
مرتضى مطهري، الإسلام وإيران، ترجمة محمد هادي اليوسفي، بيروت، دار البلاغة، ط[1].
مرتضى مطهري، حقوق المرأة في النظام الإسلامي، مؤسة الإعلام الإسلامي، ط[2]، بيروت 1985م.

مرتضى مطهري، مسألة الحجاب، بيروت، الدار الإسلامية، ط[1]، 1987م.
مرتضى مطهري، الأجوبة عن كتاب مسألة الحجاب، ترجمة لجنة الهدى، بيروت، دار الهادي 1992م.
مجموعة مقالات يوشس وعفاف [الحجاب والعفاف] إعداد حسن خسروي، طهران 1370ش [1991م].
مجموعة مقالات فرهنكى اجتماعى [مجموعة المقالات الثقافية الاجتماعية]، زهرا كَواهي، طهران 1370 [1991م].
هاشمي رفسنجاني، حياتي، ترجمة دلال عباس، منشورات دار السافي، بيروت 2002م.

الصحف والدوريات

صحيفة أبرار 1985 ← 1990م.
صحيفة اطلاعات من العام 1990م وحتى العام 1997م.
صحيفة "جهان اسلام" الأعوام من 1980م وحتى العام 1998م.
صحيفة "جمهورى اسلامى" من العام 1980م وحتى العام 1992م.
مجلة سالنامة زن 1371ش [1992م].
صحيفة كيهان العام 1991م.
مجلة "زن روز" [المرأة المعاصرة] العام 1998←2000.
مجلة الطاهرة 1990← 2000.
مجلة العربي حزيران 1992م.
مجلة "ندا" الفصيلة الصادرة عن جمعية نساء إيران في عامي 91 و92.
مجلة "ياد" السنة الرابعة الأعداد 10 و11 و12 و13 و14 1988 و1998م.
موقع "إيران امروز" العام 2004.
موقع "أمان"
مجلة الرصد، المستشارية الثقافية، بيروت 1997م.